□ في السياسة الخارجية، قدر أكبر من «التوازن» في العلاقات بين المعسكرين. وهذا لا يعني التخلي عن الارتباط العضوي التبعي بالمعسكر الرأسمالي العالمي، وإنما كسب الأسواق الاشتراكية* وإتاحة مقومات المساومة على نصيب أكبر من الأرباح من الدوائر الاقتصادية الغربية.

□ عربياً، تحسين العلاقات مع الدول العربية «المحافظة» (والنفطية منها بصفة خاصة) وتطويرها. فمن غير المتصور ولا المقبول أن تحرم الرأسمالية المصرية من نصيبها في أرباح خيالية يمكن أن تحصل عليها من عائدات النفط التي تتكالب عليها كل رأسماليات العالم بما فيها أميركا نفسها، خاصة وأن الرأسمالية المصرية بإمكانياتها ووزنها هي المرشحة أكثر من أي بلد عربي للحصول على النصيب الأكبر منها. هذا، إضافة إلى ما تشكله هذه العلاقات من عناصر استقرار اقتصادي وسياسي.

□ اقتصادياً، تطرح هذه القوى شعار «الانفتاح الانتاجي» في مواجهة ممارسات سياسة الانفتاح الاستهلاكي الخدمي، من منطلق إدراكها لأهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية كركيزة للاستقرار السياسي و«الامن الطبقي»، وأنه بدون زيادة الإنتاج المادي، يتآكل الدخل القومي ــ ومن ثم ارباحها ونصيبها من الفائض الاقتصادي ــ بفعل عوامل التضخم. وهي تطالب بوضع ضوابط وقيود على نشاط البنوك الأجنبية الطفيلي وإطلاق يدها في نهب الاقتصاد القومي. وتدعو الى ترشيد سياسة الاستيراد، بما لا يتعارض مع مصلحة الانتاج المحلي*، والقضاء على الفساد (البورجوازية الطفيلية)، وهي الفئات التي عارضت بشدة تطبيع العلاقات الاقتصادية مع اسرائيل. وللبورجوازية لمصرية تجربة مريرة مع الرأسمالية اليهودية الاحتكارية في مصر الملكية (مقالات مجلة «الأهرام الاقتصادي» المعبرة عن هذا القطاع).

ويلقى هذا «الاتجاه» دعمًا من المؤسسات الاقتصادية والمالية الامبريالية، إلّا أنها كانت تحاول «ترشيد المجموعة الحاكمة (ذات الطابع الطفيلي الغالب)، والتأثير في سياستها الاقتصادية، لتقوم، من خلالها، بإضفاء «العقلانية» على ممارساتها في هذا المجال، خشية إحداث هزات تزعزع استقرار النظام.

ويبدو هذا الاتجاه واضحاً في توصيات صندوق النقد الدولي، وبصورة أكثر وضوحاً في توصيات الكونسورتيوم الدولي (الغربي) المشكل لدعم الاقتصاد المصري، والذي كان يؤكد ويدفع باتجاه الاهتمام بالنشاط الانتاجي ــ المرتبط والتابع للاحتكارات العالمية ــ. ولا

(*) فقْد هذه الأسواق أضرَّ بقطاع كبير من الرأسمالية المصرية، خاصة في مجال الانتاج الزراعي وصناعة الجلود والأثاث والنسيج.

(*) طبقاً للإحصاءات الرسمية بلغت قيمة المخزون السلعي لقطاع الدولة ٤٠٠٠ مليون جنيه في شباط (فبراير) ١٩٨١، تعذّر تصريفه بسبب منافسة السلع المستوردة.